شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

نظام الشورى في الإسلام
ونظم الديمقراطية المعاصرة

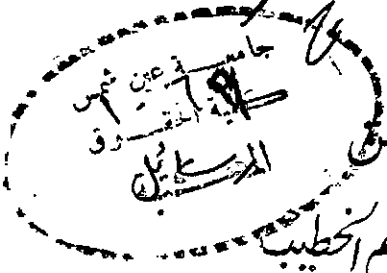

رسالة دكتوراه مقدمة من

الطالب / زكريا عبد المنعم ابراهيم الخطيب

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور سليمان محمد الطماوي أستاذ ورئيس قسم القانون العام بالكلية والمشرف على الرسالة	رئيسًا
الأستاذ الدكتور عبد المجيد مطلوب أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بالكلية	عضوًا
الأستاذ الدكتور محمود عاطف البنا أستاذ القانون العام بحقوق القاهرة	عضوًا

مطبعة السعادة
سيدنا احمد ماهر - شارع الجدلاوى رقم ١٢
ت ٩٠٧٢٧٩ | ت ١١٩١٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق
وأنت خير الفاتحين ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

لقد إكتظت المكتبات القانونية بمؤلفات الفكر السياسى والدستورى التى تبحث فى نظم الحكم التى قامت فى الغرب والشرق قديمها وحديثها. وأشادت بالنظريات التى وضعت أسس ومبادىء الديمقراطيات الحديثة وتطبيقاتها المختلفة السائـــدة .

وجل هذه المؤلفات جهلت أو تجاهلت الأسس القويمة والقواعد الراسخة لنظام الحكم التى جاء بها الإسلام ، والديمقراطية الحقة التى نادى بها . وطبقت سوابق مضيئة فى عهوده الزاهرة .

وقد رشف كثير من الباحثين العرب المحدثين عصارة نتاج الفكر السياسى الغربى ففتنوا به ودانوا له بالولاء ، وساروا وراء زخرفه أشواطا بعيدة يغلبهم أحيانا مركب النقص . فلم يحاولوا أن يجيلوا النظر فى ماضيهم ولا أن يقفوا على مواطن القوه فى تراثهم فانقطعت الصلة بينه وبينهم وجرفهم تيار المـادية . فنسوا حظا مما ذكروا به .

وقد يكون لهؤلاء العذر فيما انقادوا إليه . إذ فتحوا أعينهم فوجدوا أن الإستعمار الذى سيطر على أمتهم وفرق شملها أراد أن يسلم له القياد ففرض ثقافته مناهج ملزمة ليربطهم بعجلته ويحول بينهم وبين النزود بما يساعدهم على التألب عليه وإضرام نيران الثورة فى نفوسهم . وأن حكومتهم بعد أن زالت سطوة الإستعمار عنهم ظلت تترسم نفس الخطى التى سار عليها . ولم تشأ أن تردهم إلى ساحة العزة والمجد .

ومع إيماننا بأن التلقيح الثقافى لا تنكر فضائله وأن الثقافات المختلفة روافد تتجه إلى غاية واحدة . إلا أن ذلك يجب ألا يحجب حقيقة ثابتة وهى : « أن الشجرة لا يمكن أن تمتد فى الهواء إلا بمقدار ما تضرب جذورها فى باطن الأرض ... »[١] . وأن الإندفاع فى التقليد الأعمى هو أخطر ما تبتلى به الشعب فثقافتنا الإسلامية كما - قيل بحق - « من أصلح الأسر للحكم الناجح فى العصر الحديث[٢] .. وهى حقيقة لا تنكر وتقتضيها وطنيتنا وإيماننا وأمانة العلم التى حملناها .

وقد فطن إلى ذلك قلة من المتخصصين ممن إستضاءت عقولهم بنور الحق وتنزهوا عن التقليد المذموم ، فحاولوا جاهدين أن ينفضوا غبار الزمن عن مجد أمتهم وأن يربطوا بينه وبين صحيح المستحدث وخالصة إيمانا منهم : « بأن تراثنا العربى خاصة فى نظم الحكم والإدارة أغنى تراث عرفته البشرية فى هذا المجال لأنه حصيلة أربعة عشر قرنا من الزمان ، وأن كثيرا من النظم السياسية والفلسفات الإجتماعية التى يعتز بها أبناء العصر الحاضر ليست إلا مجرد صياغات جديدة لأصول نادى بها آباؤنا وأجدادنا منذ قرون عدة وشغلتنا عنها عصور التخلف التى فرضها الإستعمار علينا »[٣].

لكل هذا وغيره وتحقيقا لأحلام راودتنا خلال سنى الدراسة والتحصيل عقدنا العزم على أن نمخر عباب الشريعة الإسلامية مستعينين بحول الله وقوته لنبحث فى موضوع مازال بكراً وخصبا وهو نظام الحكم فى الإسلام .

---

(١) الدكتور العميد سليمان محمد الطماوى : عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ص ٤ دار الفكر العربى ١٩٦٩ ط ١

(٢) من تقرير أعده فقيها الإدارة العامة هما الأستاذان « لوثر جيوليك » ، « وجيمس بولوك » عن تنظيم الإدارة الحكومية خلال يوليو ١٩٦٢ - نقلا عن الدكتور الطماوى نفس المرجع ص ١١

(٣) الدكتور سليمان محمد الطماوى : عمر بن الخطاب ، المرجع السابق ص ١١

ولضخامة هذا الموضوع وشموله وتشعب مصادره فإن الإحاطة بأصوله ومبادئه وجزئياته وبسطها بما تستحقه يحتاج إلى وقت وجهد تعجز عنهما إمكانات شخص بمفرده .

لذلك رأينا أن نختار لب هذا الموضوع ودعامته التي يقوم عليها ألا وهي « الشورى » باعتبارها النظام السياسي الإسلامي الذي تنبثق منه سلطات الدولة والذي يعتبر مقابلا لأي نظام من أنظمة الديمقراطية المعاصرة بل وبتخصيص أدق باعتبارها سلطة التشريع والرقابة الممثلة للأمة والمهيمنة على كل أمورها .

ولما كانت المصادر الأصيلة لهذا البحث هي الكتاب والسنة والإجماع ، وما قام عليها من تفسيرات وشروح تضمنتها كتب التفسير والأصول ، والفقه ، وعلم الكلام ، والتاريخ الإسلامي ، ومؤلفات السابقين الأولين من علماء المسلمين وفلاسفتهم . التي أفردت الكلام عن الإمامة والولاية وما يتصل بهما . وأبحاث المعاصرين ممن حاولوا جمع شتات كل ما يتعلق بنظام الحكم في الإسلام فقد جعلنا ذلك كله مرجعنا الأول إذ هي المناخ الطبيعي لهذا النبت . فهذا الموضوع وأمثاله - كما قيل - « ينبغي أن يدرس بالرجوع إلى مصادره الأصلية الإسلامية وهي باللغة العربية »[1] .

أما صور الديمقراطية فقد تعرضنا لمضامينها وتطبيقاتها بالقدر الذي يبرز سماتها ومزاياها وعيوبها . وما يتفق وضرورة المقارنة وعلى قدر هذه المقارنة ولم نشأ أن نفصل جزئياتها تفصيلا ولا نتعرض للنظريات التي قامت عليها وتبريراتها إلا بالقدر اليسير . لأن هذه النظم الديمقراطية وصورها قد قتلت بحثا ونالت من الاستفاضة فوق ما تستحقه .

وكان منهجنا في البحث خاصة فيما يتعلق بنظام الشورى سرد الآراء المتعلقة

---

(١) الدكتور محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية ص ٩ دار المعارف بمصر ١٩٦٧ ط ٤

بكل جزئية ثم تحليلها وبلورتها واستخلاص حقيقتها العلمية ، والمقارنة بينها واختيار أفضلها ، والتدليل عليه واقتراح ما نراه مناسبا ومتفقا مع النظر العقلى السليم .

ولقد أفردنا البحث لجزئيات لم تنل ما تستحقه من عناية فيما سبقنا مثل « التفرقة بين أهل الشورى وأهل الاجتهاد » ، « شروط أهل الشورى من حيث الحكم » ، « ضمانات الشورى » ، « الطبيعة القانونية للشورى » .

كما أننا توسعنا فى إبراز « مكانة المرأة من الشورى » ، نظرا لحساسية هذا الموضوع وحداثة الاهتمام به على المستويين الإسلامى والعالمى .

وأتينا ببعض جزئيات اقتضتها ضرورة البحث مثل « المقصود بأولى الأمر » ، « مدى إمكانية تمثيل أهل الذمة فى مجلس الشورى » وغير ذلك مما تظهره الخطة التى قسمناها إلى ثلاثة أبواب .

الباب الأول

نظام الشورى فى الإسلام

وقد بدأناه بالكلام عن مضمون النظام ، ثم قسمناه إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تعريف الشورى ومصادرها .

وفيه عرفنا الشورى لغة واصطلاحا . ثم تكلمنا عن مصادر الشورى وهى الكتاب والسنة والإجماع كأدلة أصلية .

الفصل الثانى : أهل الشورى .

وقد بدأناه بمقدمة موجزة ، ثم تحديد المقصود بأولى الأمر ، وبعد ذلك فصلنا مباحثه ومطالبها .

المبحث الأول : من هم أهل الشورى . وفيه تكلمنا عن تعريف العلماء لأهل الشورى والمقصود بهم .

المبحث الثانى : وفيه تكلمنا عن الشروط المتطلبة فى أهل الشورى وقسمناه إلى مطلبين .

المطلب الأول : شروط أهل الشورى من حيث الكيف. وأضفنا إليه مدى إمكانية تمثيل غير المسلمين فى مجلس الشورى .

المطلب الثانى : عن شروط أهل الشورى من حيث الكم .

المبحث الثالث : خصص للتفرقة بين أهل الشورى وأهل الاجتهاد، ثم أضفنا إليه كيفية إختيار أهل الشورى والآراء والمقترحات التى قيلت فى هذا الشأن .

المبحث الرابع : مكانة المرأة من الشورى . وأفضنا فيه القول نظرا لحساسيته .

الفصل الثالث : أوجه الشورى . وقد قسمناه إلى مباحث خمسة :

المبحث الأول : إختيار الحاكم .

وقد بدأناه بتعريف الخلافة ثم قسمناه إلى ثلاثه مطالب :

المطلب الأول : الشروط المتطلبة فى الحاكم .

المطلب الثانى : كيفية إختيار الحاكم وأوجه هذا الإختيار .

المطلب الثالث : هل تجوز الولاية بغير شورى ؟ وتكلمنا فيه عن الولاية بالنص والوصية ، أو بالغلبة والقهر .

المبحث الثانى : المشاركة فى تبعات الحكم . وفيه أوردنا ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : إبداء الرأى والمعاونة فى كل مايعن من أمور المسلمين ومصالح الدولة .

المطلب الثانى : مدى إلتزام الحاكم بما انتهت إليه الشورى .

المطلب الثالث : حدود الشورى .

المبحث الثالث : عن حكم الشورى من حيث الوجوب والندب .

المبحث الرابع : أوضحنا فيه ما إذا كان الإسلام قد وضع نظاما معينا للشورى .

المبحث الخامس : ضمانات الشورى وفيه تكلمنا عن الرقابة الشعبية ودعوى الحسبة وولايتى المظالم والحسبة ، أى القضاء الإسلامى المتخصص .

الباب الثانى

نظم الديمقراطية المعاصرة

وقد قسمناه إلى فصلين :

الفصل الأول : الديمقراطية الغربية أو التقليدية .

وقد بدأناه بمقدمة عن مدلول الديمقراطية ، وتعريفاتها ، ونشأتها ، ثم تكلمنا عن التقسيم النوعى لها فى مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : الديمقراطية المباشرة . وقد قسمناه إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : فى تعريفها ، والثانى : فى مزاياها وعيوبها ، والثالث : فى تطبيقاتها .

المبحث الثانى : الديمقراطية النيابية وقسمناه إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : فى تعريفها وخصائصها ، والثانى : فى مزاياها وعيوبها ، والثالث : فى تطبيقاتها وصورها .

المبحث الثالث : عن الديمقراطية شبه المباشرة . وقد بدأناه بتعريفها وقسمناه إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : فى مظاهرها ، والثانى : فى مزاياها وعيوبها

المطلب الثالث : فى تطبيقاتها .

الفصل الثانى : الديمقراطية الإشتراكية والشيوعية .

وقد بدأناه بتعريف الإشتراكية ونشأتها وتطورها ثم قسمناه إلى مبحثين .

المبحث الأول : الديمقراطية الماركسية أو الشيوعية . وفيه أربعة مطالب الأول : فى تعريفها ، والثانى : فى خصائصها ، والثالث : فى تطبيقاتها ، والرابع : فى مزاياها وعيوبها .

المبحث الثانى : ديمقراطية الإتجاه الإشتراكى العربى وقد قسمناه إلى ثلاثة مطالب: الأول : مضمون هذه الديمقراطية ، والثانى: فى تطورها وخصائصها ، والثالث : فى مزاياها وعيوبها .

الباب الثالث

المقارنة بين نظام الشورى ونظم الديمقراطية المعاصرة

وقد قسمناه إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المقارنة بين الشورى والديمقراطية التقليدية . وفيه مبحثان.

المبحث الأول : من حيث الأساس والمضمون .

المبحث الثانى : من حيث الوسيلة .

الفل الثانى : المقارنة بين الشورى والديمقراطيات الإشتراكية . وفيه مبحثان

المبحث الأول : من حيث الأساس والمضمون .

المبحث الثانى : من حيث الوسيلة .

الفصل الثالث : الطبيعة القانونية للشورى ومدى مطابقتها لدواعى التطور وفيه مبحثان .

المبحث الأول : الطبيعة القانونية للشورى .

المبحث الثانى : مدى صلاحيتها للتطبيق ومجاراتها لدواعى التطور .

وأخيراً خاتمـــة البحث .

ونبدأ بعون الله ببسط ما أوجزناه فى خطة البحث .

﴿ والله الموفق والمستعان ﴾